مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية
المجلد (33) العدد الثاني (ديسمبر 2020)

دلالة الإشارة عند الأصوليين وصلتها بالبلاغة العربية

عبد الرحمن عبد الفتاح خوجة

كلية الشريعة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا

Email: abdulrahmankhouja1992@gmail.com

الملخص

هدف البحث إلى تتبُّع مسلكٍ من مسالك الاستدلال والاستنباط عند الأصوليين؛ وهو مسلك دلالة الإشارة، وبيان كيفية تفعيل الأصوليين للأدوات البلاغية في هذا المسلك وتطويرها على أساس من تتبُّع سنن العرب ومسالكها في الخطاب، وكيفية استثمار هذه الأدوات في نصوص مختلفة.

ولذلك فإن مجال هذه الدراسة ليس كتب ومصنفات الأصول فحسب، وإنما كتب النقد والبلاغة أيضاً، وذلك في رؤية تنظر إلى دقة الأصوليين في معالجة النصوص الشرعية؛ لحفظها غضة طرية، وهذه المعالجة هي ذاتها التي يمكن الاستفادة منها في دراسة النصوص التي تكون باللغة العربية وتتمتَّع بخصائصها.

هذا؛ وليس غاية البحث رؤية البلاغة في محيط الدراسات الأصولية فحسب، وإنما التوصل إلى نتائج تبين إمكانية استفادة العلوم المتقاربة بعضها من بعض، مع عدم إغفال خصوصية كل علم.

واستخدم لتحقيق ذلك المنهجين الاستقرائي والتحليلي.

ومن أهم نتائجه أنَّ كلاً من الأصوليين والبلاغيين يهتم في دلالة الإشارة بالمعنى اهتماماً شديداً، إلا أنَّ البلاغيين يستحضرون مع ذلك الذوق والجمال في تراكيب الجمل، أما الأصوليون فهم ينظرون إلى كيفية استنباط الحكم الشرعي وكيف تستنبط المعاني من ألفاظها

ISSN: 2706-9524 (Print) ISSN: 2706-9532 (Online)

بقواعد وأصول علمية محكمة، واستفادت البلاغة من علم الأصول في دلالة الإشارة، لسبق علم الأصول في التدوين، ولما تحظى به قواعده من المتانة والإحكام، كما تعد البلاغة وسيلة للكشف عن المعنى؛ إذ البلاغة ليست أسيرة النظر في المعاني الشعرية ونظمها، بل هي سبيل إلى فقه معنى النص أياً كان نوع ذلك المعنى الذي اشتمل عليه النص، وإن كان المعنى الجمالي أكثرها استئثاراً به.

الكلمات المفتاحية: الدلالة، دلالة الإشارة، علماء الأصول، علماء البلاغة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وحجة للمهتدين؛ محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من اقتفى أثره واختط سبيله إلى يوم الدين، وبعد:

تعد البلاغة العربية من العلوم التي لا يمكن إغفالها في فهم وظائف اللغة العربية والوعي بمسالكها في البيان الكاشف عن المقاصد المستترة خلف الألفاظ، فليست البلاغة أسيرة النظر في المعاني الشعرية ونظمها، بل هي سبيل إلى فهم معنى النص، أياً كان نوع ذلك المعنى الذي اشتمل عليه النص، ومن هنا امتدت البلاغة إلى علوم مختلفة، وقد عملت هذه العلوم على استثمارها واستغلال أدواتها في معالجة النصوص وتحليلها، مع تكييف الأدوات البلاغية بالكيفيات الملائمة لكل علم من العلوم؛ فعلم التفسير له طابع، وعلم أصول الفقه له طابع، وعلم نقد الشعر له طابع آخر مختلف... وهكذا في كل فرع من فروع العلوم الفكرية يجد المرء للأدوات البلاغية فيه طابعاً خاصاً يستمده من طبيعة العلم نفسه.

وقد تنبَّه الأصوليون إلى أهمية معرفة علوم البلاغة العربية؛ لأنهم يعتمدون على القرآن الكريم والسنة النبوية في استنباط الأحكام الشرعية، وهما بلسان عربي مبين، ولذا كان لزاماً على من يتصدى لاستنباط الأحكام منهما أن يكون مضطلعاً بعلوم اللغة عموماً، وبالمسائل البلاغية خصوصاً؛ ليكون متبحراً في فقه الأساليب العربية، ومتعمقاً في فهم أسرارها «لأنه لا يَعْلَم من إيضاح جُمَل

علم الكتاب أحدٌ جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها»[1].

وبإنعام النظر في دلالة الإشارة عند الأصوليين يلاحظ أنها تشكل مظهراً بيانياً تتجلى فيه صورة الإعجاز البلاغي، ويحاول هذا البحث استكشاف عناصر التداخل والتفاعل بين أصول الفقه والبلاغة العربية في هذه الدلالة.

أهمية البحث

يمكن إيجاز أهمية البحث في النقاط الآتية:

- يعد هذا البحث من البحوث التي تبرز الترابط المعرفي بين أكثر العلوم الإسلامية اتصالاً؛ أعني: علم أصول الفقه، وعلم اللغة العربية.
- يبرز هذا البحث دقة التصور الأصولي للغة التي اختيرت أفصح لهجاتها للتعبير الدقيق عن الوحي الإلهي.
- كما يبرز هذا البحث مسلكاً من مسالك دراسة الأصوليين للمعنى والكشف عنه والدلالة عليه؛ المعنى الذي شغل العلماء والمفكرين وفقهاء الشريعة والقانون الوضعي وعلماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والنقاد والأدباء.

الدراسات السابقة

حظيت دلالة الإشارة ببعض الدراسات والأبحاث العلمية، وفي ضوء اطلاعي على الدراسات السابقة التي تتصل بموضوع البحث وجدت بعض الجهود التي تتصل به وهي:

- إشارة النص ومدى الاستدلال بها في النصوص الشرعية والقانونية: لمحمد الرحيّل غرايبة، وهو بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني عام 2004م، وقد اشتمل البحث عدة نقاط، حيث عرض الباحث لتعريف إشارة النص لغة واصطلاحاً، وسبب تسميتها بإشارة

[1] (الشافعي، 1940، ص50).

النص، وحجية دلالة الإشارة، والفرق بين عبارة النص وإشارته، وتعارض إشارة النص مع عبارته، ورأي القوانين الحديثة في الأخذ بإشارة النص.

– **إشارة النص عند الأصوليين ونماذج تطبيقية من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة:** لعادل هاشم حمودي حسين نعيمي، وهو بحث منشور في مجلة ديالي، العدد الخامس والأربعون عام 2010م، وقد قسم الباحث فيه دراسته إلى مبحثين: بين في المبحث الأول تعريف إشارة النص والفرق بينها وبين غيرها من الدلالات ومرتبتها وحكمها، بينما خصص المبحث الثاني للجانب التطبيقي.

– **دلالة الإشارة وآثارها الفقهية–نظرة أصولية تطبيقية:** للسعيد العيسوي، وهذه الدراسة بحث منشور في مجلة المحجة البيضاء، العدد الثالث عام 1433هـ، وقد اشتمل هذا البحث سبعة مباحث: الأول في حقيقة دلالة الإشارة، والثاني في الفرق بين دلالة الإشارة والدلالات الأخرى، والثالث في أنواع دلالة الإشارة، والرابع في حكم دلالة الإشارة، والخامس في التعارض بين العبارة والإشارة، والسادس في أثر دلالة الإشارة في الفقه الإسلامي، والسابع في مسائل متممة.

والملاحظ على هذه الدراسات أنها أغفلت مسألة صلة دلالة الإشارة بالبلاغة العربية ولم تتعرض لها، بل اقتصرت على المشهور من المسائل المتعلقة بدلالة الإشارة مع إيراد الأمثلة الدارجة في مصنفات الأصوليين.

ولذا فإن هذا البحث يهدف أساساً إلى الإجابة عن هذا السؤال: كيف يتجلى مظهر البلاغة في دلالة الإشارة؟ وكيف تظهر صورة الإعجاز فيها؟

منهج البحث

يمكن استجلاء مقومات المنهج المتبع فيما يأتي:

- سلكت المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية من مظانها في كتب الفنين – الأصول والبلاغة– ورتبتها حسب مباحث الخطة.

- كما استعنت بالمنهج التحليلي لتحليل المادة العلمية المستقراة؛ للكشف عن الصلة بين دلالة الإشارة والبلاغة العربية.
- اتبعت قواعد أهل البحث في ترتيب المادة العلمية، وتوثيق المعلومات، وعزو الأقوال، وترجمة الأعلام الذين جاء ذكرهم في صلب البحث.

خطة البحث

هذا وقد وزعت الدراسة إلى مقدمة ومبحثين:

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة دراسته.

المبحث الأول: عنيت فيه باستجلاء الإطار المفهومي للدراسة، فجاء هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الدلالة.

المطلب الثاني: موضوع الدلالة عند الأصوليين.

المطلب الثالث: موضوع الدلالة عند البلاغيين.

المبحث الثاني: عنيت فيه ببيان دلالة الإشارة عند الأصوليين والبلاغيين، وبيان صلة دلالة الإشارة بالبلاغة العربية، وجاء هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: دلالة الإشارة عند الأصوليين.

المطلب الثاني: دلالة الإشارة عند البلاغيين.

المطلب الثالث: الصلة بين دلالة الإشارة عند علماء الأصول وعلماء البلاغة.

وقد ذيلت الدراسة بخاتمة أودعتها خلاصة النظر في صلة دلالة الإشارة بالبلاغة العربية، وفهرس بمصادر البحث ومراجعه.

والله أسأل أن يجعل عملي لوجهه خالصاً، ومن النار منجّياً ومخلِّصاً، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

المبحث الأول: مفهوم الدلالة وموضوعها عند الأصوليين والبلاغيين

المطلب الأول: مفهوم الدلالة

الدلالة لغة: مصدر من الفعل الثلاثي «دلَّ»، يقال: دلَّ، يدُلُّ، دلالة بفتح الدال وكسرها وضمها، والفتح أفصح، وجوهر المادة اللغوية لهذه الكلمة يأتي على معانٍ منها: الإبانة والإرشاد والهداية والتعريف[1].

والدلالة في الاصطلاح هي: كون الشيء بحالة يلزم من فهمه فهم شيء آخر، والشيء الأول هو الدالُّ، والثاني هو المدلول[2].

ويقسم العلماء الدلالة العامة قسمين: دلالة لفظية، ودلالة غير لفظية، وكل من هذين القسمين ينقسم باعتبار إضافته ثلاثة أقسام، فتكون محصلة القسمة ستة أقسام:

1- دلالة عقلية لفظية: كدلالة الصوت على وجود صاحبه.
2- دلالة عقلية غير لفظية: كدلالة الدخان على وجود النار.
3- دلالة طبيعية لفظية: كدلالة اللفظ الخارج عند الألم "آه" على الوجع.
4- دلالة طبيعية غير لفظية: كدلالة حمرة الوجه على حالة الخجل ودلالة صفرة الوجه على حالة الوجل في النفس.
5- دلالة وضعية غير لفظية: كدلالة الإيماء بالرأس على معنى نعم أو لا[3].
6- دلالة وضعية لفظية: وهي المقصودة بالبحث عند الأصوليين والبلاغيين؛ لأنها هي التي تختلف باختلاف الأجناس واللهجات واللغات، ولذا يتوقف العلم بالمدلول بعد سماع الدال على العلم بالمواضعة عند القوم الناطقين

---

[1] ينظر: (ابن فارس، 1979، 259/2-260)، و(ابن منظور، دون تاريخ، ص1413-1414)، و(مرتضى الزبيدي، 1965، 497/28-502).

[2] ينظر: (السبكي، 2004، 517/3)، و(ابن النجار الحنبلي، 1993، 125/1)، و(أمير بادشاه، دون تاريخ، 79/1)، و(التفتازاني، 2013، ص507).

[3] ينظر: (الزركشي، 1992، 37/2)، و(ابن أمير الحاج، 1999، 130/1-131)، و(أمير بادشاه، دون تاريخ، 79/1-80)، و(ابن النجار الحنبلي، 1993، 125/1-126)، و(التفتازاني، 2013، ص507)، و(التهانوي، 1996، 788/1).

بالألفاظ الدالة، وهذا بخلاف الدلالة العقلية والدلالة الطبيعية فإنها لا تختلف من أمة إلى أمة في الغالب، والمراد بها «كون اللفظ بحيث إذا أرسل فهم المعنى، للعلم بوضعه، أي كون اللفظ كلما أطلق فهم منه معناه، للعلم بتعيينه بنفسه بإزاء معناه المفهوم منه، أعم من أن يكون هو جميع ما وضع اللفظ له أو جزأه أو لازمه»[1].

والدلالة اللفظية الوضعية تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي: دلالة المطابقة، ودلالة التضمن، ودلالة الالتزام:

فدلالة المطابقة: هي دلالة اللفظ على تمام مسماه، سميت بذلك لمطابقة الدال المدلول، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وكدلالة المثلث على الشكل المحيط به ثلاثة أضلاع.

ودلالة التضمن: هي دلالة اللفظ على جزء مسماه، سميت بذلك لأن اللفظ دل على ما في ضمن المسمى، كدلالة البيت على السقف الذي هو جزء منه.

ودلالة الالتزام: هي دلالة اللفظ على خارج عن مسماه تابع له في الفهم، سميت بذلك لأن اللفظ لا يدل على كل معنىً خارج عن اللفظ بل على الخارج اللازم له، كدلالة السقف على الحائط[2].

المطلب الثاني: موضوع الدلالة عند الأصوليين:

موضوع الدلالة عند الأصوليين هو كل ما يتعلق بالمنهج الذي يُرسم للفقيه ليتقيد به في استنباطه حتى لا يخرج عن الجادة، ولهذا لما كان هدف الأصوليين استثمار واستنباط الأحكام الشرعية من نصوص الشريعة، اتسعت نظرتهم لطرق الاستثمار، فذكروا أن مسالك الدلالة تتحقق بالنظر في الألفاظ والأفعال والتقريرات، وبالالتفات إلى المعاني والعلل والأمارات وغيرها من القرائن والمساقات[3].

---

[1] (ابن أمير الحاج، 1999، 131/1)، وينظر: (التهانوي، 1996، 789/1-790).

[2] ينظر: (الغزالي، دون تاريخ، 46/1)، و(الآمدي، 2003، 32/1)، و(ابن أمير الحاج، 1999، 132/1)، و(ابن النجار الحنبلي، 1993، 126/1-127)، و(التفتازاني، 2013، ص509).

[3] ينظر: (العلمي، 2001، ص22).

إلا أن ارتباط الأصوليين بالتنزيل وما يتبعه من ضرورة الأخذ بطبيعة اللسان المنزل به، جعلهم ينطلقون في حديثهم عن هذه المسالك من مباحث الألفاظ فعملوا على استدرار المعاني من منظومها ومفهومها ومعقولها، ذلك أن «اللفظ إما أن يدل على الحكم بصيغته ومنظومه، أو بفحواه ومفهومه، أو بمعناه ومعقوله، وهو الاقتباس الذي يسمى قياساً، فهذه ثلاثة فنون المنظوم والمفهوم والمعقول»[1].

وقد بحث الأصوليون الدلالة بمنهج تدرجي، اقتضى منهم البدء بالمنصوص واستغلاله منطوقاً صريحاً وغير صريح، ثم الانتقال بعده إلى العلل اللغوية في المفاهيم، أو الشرعية في أبعادها الجزئية القياسية، والكلية المقاصدية[2].

وهذا ما رامه الشاطبي[3] عندما نص في مواطن من كتابه (الموافقات) على أن طرق الدلالة إنما تتحصل من جانبين: أحدهما العلم بالعربية، والثاني الإلمام بالمقاصد الشرعية[4]، لأن «القرآن والسنة لما كانا عربيين لم يكن لينظر فيهما إلا عربي، كما أن من لم يعرف مقاصدهما لم يحل له أن يتكلم فيهما؛ إذ لا يصح له نظر حتى يكون عالماً بهما، فإنه إذا كان كذلك لم يختلف عليه شيء من الشريعة»[5].

---

[1] (الغزالي، دون تاريخ، 340/1)، وينظر: (العلمي، 2001، ص22).

[2] ينظر: (العلمي، 2001، ص24).

[3] هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، أبو إسحاق، الشهير بالشاطبي، فقيه أصولي، ومحقق نظار، كان له قدم راسخ في سائر العلوم والمعارف، وله استنباطات جليلة وفوائد لطيفة، له تآليف نفيسة جليلة، منها: «الموافقات في أصول الشريعة» و«الاعتصام» كلاهما في أصول الفقه، و«المجالس» شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري، وغيرها، توفي سنة (790هـ). ينظر: (محمد مخلوف، 2003، 332/1-333)، و(المراغي، 1947، 204/2-205).

[4] (العلمي، 2001، ص24).

[5] (الشاطبي، دون تاريخ، 22/3).

المطلب الثالث: موضوع الدلالة عند البلاغيين:

ينطلق البلاغيون في بحثهم للدلالة من علم البيان خاصة، وقد اقتبس البيانيون من علماء المنطق وعلماء أصول الفقه بعض مباحث الدلالات وجعلوها مقدمة لبحوث علم البيان، نظراً لارتباط هذا العلم بدلالات الألفاظ الوضعية على المعاني[1].

فقسموا الدلالة اللفظية الوضعية ثلاثة أقسام وهي: دلالة المطابقة، والتضمن، والالتزام.

وذلك لأن الكلام:

- إما أن يساق ليدل على تمام معناه الحقيقي أو المجازي، فتكون دلالته دلالة مطابقة تامة بين اللفظ والمعنى، فقول القائل: (نزل المطر) وهو يقصد فعلاً نزول المطر من السماء في الواقع، دلالته دلالة مطابقة بين اللفظ والمعنى.
- وإما أن يساق ليدل على بعض معناه الحقيقي أو المجازي، لا ليدل على كل معناه، لأن العناصر الأخرى من معناه غير مطلوبة أو غير محتاج إليها، فتكون دلالته من هذه الحيثية دلالة تضمن، ومن أمثلة هذه الدلالة أن يسأل الطبيب المريض: هل تناولت اليوم في طعامك ملحاً كثيراً حتى ارتفع ضغطك؟ فيجيبه المريض: دعانا صديقنا فلان وأطعمنا طعاماً وضعَتْ له الملح أولاً زوجته، ثم وضعَتْ له الملح مرة ثانية أمه ظانة أنه لم يُضَف إليه الملح بعد، ثم وضعَتْ له الملح ثالثاً أخته، فكان الطعام مالحاً جداً، فالمريض هنا ذكر كل هذا الكلام الذي لا مصلحة للطبيب فيه ليدل على أنه تناول ملحاً كثيراً، وهذا الكلام دل على بعض معناه لا على كل معناه، لأن غرض الطبيب معرفة تناول

[1] ينظر: (السكاكي، 1987، ص329-330)، و(المرصفي، 1292هـ، 3/2-4)، و(حبنكة، 1996، 129/2).

مريضه الملح الكثير فقط، ولا مصلحة له بكل جوانب القصة التي ذكرها المريض.

- وإما أن يساق ليدل على معنىً آخر خارج عن معناه الحقيقي أو المجازي، فتكون دلالته دلالة التزام، ولازم المعنى الذي يدل عليه اللفظ قد يكون لازماً له عقلاً، أو عادة، أو عرفاً، ومثال هذه الدلالة قول القائل: هذه الشجرة لا نستطيع قطف أعلى ثمارها إلا بسُلَّم طوله عشرة أمتار، فيلزم من قوله هذا أن هذه الشجرة عالية يبلغ ارتفاع أغصانها قرابة عشرة أمتار[1].

ولما كان علم البيان هو الذي يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه[2]، قال البلاغيون: إن ذلك يكون في الدلالة التضمنية والالتزامية، ففي الدلالة التضمنية لفظ «التراب» مثلاً جزء من الجدار الذي هو جزء من البيت، فدلالة الجدار على التراب الذي هو جزؤه المباشر أوضح من دلالة البيت على التراب الذي هو جزء جزئه.

وفي الدلالة الالتزامية لفظ الكرم لازم لأكثر من ملزوم، منها: كثرة الضيفان، وكثرة الطبخ، فكل منهما يستلزم الكرم ويلزم من وجودها وجوده، غير أن كثرة الضيفان أوضح في الدلالة على الكرم من كثرة الطبخ؛ إذ لا وساطة بين كثرة الضيفان ومعنى الكرم، فرجع علم البيان إلى هاتين الدلالتين، وفي ذلك يقول السكاكي[3]: «وإذا عرفت أن إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية، وهي الانتقال من معنىً إلى معنىً بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه، ظهر لك أن علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني، ثم إذا عرفت أن اللزوم إذا تصور بين الشيئين

---

[1] ينظر: (حبنكة، 1996، 2/130-131)، و(السكاكي، 1987، ص329-330).

[2] (الجرجاني، دون تاريخ، ص131).

[3] هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، أبو يعقوب السكاكي، سراج الدين الخوارزمي، كان علامة بارعاً في فنون شتى خصوصاً المعاني والبيان، وله كتاب «مفتاح العلوم» فيه اثنا عشر علماً من علوم العربية، مات سنة (626هـ). ينظر: (السيوطي، دون تاريخ، 2/364).

فإما أن يكون من الجانبين كالذي بين الأمام والخلف بحكم العقل أو بين طول القامة وبين طول النجاد بحكم الاعتقاد أو من جانب واحد كالذي بين العلم والحياة بحكم العقل أو بين الأسد والجراءة بحكم الاعتقاد، ظهر لك أن مرجع علم البيان اعتبار هاتين الجهتين جهة الانتقال من ملزوم إلى لازم وجهة الانتقال من لازم إلى ملزوم»[1].

ولرجوع علم البيان إلى هاتين الدلالتين صح تأدية المعاني بطرق كثيرة، بعضها أكمل من بعض، وتارة تزيد ومرة تنقص، فلأجل هذا اتسع نطاق البلاغة وعظم شأنه، وارتفع قدره وعلا أمره، فربما علا قدر الكلام في بلاغته حتى صار معجزاً لا رتبة فوقه، وربما نزل الكلام حتى صار ليس بينه وبين نعيق البهائم إلا مزية التأليف والتركيب، وربما كان متوسطاً بين الرتبتين[2].

المبحث الثاني: دلالة الإشارة بين الأصوليين والبلاغيين

المطلب الأول: دلالة الإشارة عند الأصوليين

يعرف الأصوليون دلالة الإشارة بأنها دلالة التزامية لمعنى اللفظ لم تقصد بسوقه ويحتاج الوقوف عليها إلى تأمل، بمعنى أنها تتبع اللفظ من غير تجريد قصد إليها[3].

ولم يشترط الأصوليون أن يكون اللزوم في دلالة الإشارة عقلياً، بمعنى أن يرتبط اللفظ بلازمه في العقل بحيث يلزم من تصور اللفظ تصور لازمه، بل يطلقون اللفظ على لازم المسمى، سواء كان اللازم عقلياً أو خارجياً، بمعنى أن اللزوم كما أمكن أن يكون عقلياً يمكن أن يكون خارجياً أيضاً، ولهذا قد يكون

---

[1] (السكاكي، 1987، ص330).

[2] (المؤيد العلوي، 1423هـ، 229/3).

[3] ينظر: (الغزالي، دون تاريخ، 496/2)، و(الآمدي، 2003، 81/3)، و(ابن أمير الحاج، 1999، 141/1).

اللزوم واضحاً في ذهن كل أحد، وقد يكون خفياً يحتاج إلى التأمل وإعمال الفكر[1].

وينص الأصوليون على أن دلالة الإشارة من محاسن الكلام وأقسام البلاغة، وبها تتم البراعة ويظهر الإعجاز:

يقول الدبوسي[2]: «الثابت بالإشارة ما لا يوجبه سياق الكلام ولا يتناوله، ولكن يوجبه الظاهر نفسه بمعناه من غير زيادة عليه أو نقصان عنه، وبمثله يظهر حد البلاغة ويبلغ حد الإعجاز، ويكون على مثال من ينظر فيرى شخصاً بإقباله عليه، وآخرين يمنة ويسرة بغمز عينه»[3].

ويؤكد السرخسي[4] هذا المعنى فيقول: «الثابت بالإشارة ما لم يكن السياق لأجله لكنه يعلم بالتأمل في معنى اللفظ من غير زيادة فيه ولا نقصان، وبه تتم البلاغة ويظهر الإعجاز، ونظير ذلك من المحسوس أن ينظر الإنسان إلى شخص هو مقبل عليه ويدرك آخرين بلحظات بصره يمنة ويسرة وإن كان قصده رؤية المقبل إليه فقط»[5].

ويقرر البخاري[6] هذا أيضاً فيقول: «وقوله كرجل... إلى آخره تشبيه لما ثبت بالنظم غير مقصود في ضمن ما هو المقصود، بما أدرك بالبصر غير

---

[1] ينظر: (الزركشي، 1992، 41/2)، و(التفتازاني، دون تاريخ، 245/1)، و(ابن أمير الحاج، 1999، 143/1).

[2] هو عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي البخاري، القاضي أبو زيد، العلَّامة شيخ الحنفيَّة، عالم ما وراء النهر، وأوَّل من وضع علم الخلاف وأبرزه، له «تقويم الأدلَّة»، و«الأسرار»، توفي سنة (430هـ). ينظر: (اللكنوي، دون تاريخ، ص109).

[3] (الدبوسي، 2009، 16/2).

[4] هو محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر، السرخسي، ويلقب بشمس الأئمة، كان إماماً في فقه الحنفية، علامة حجة، متكلماً مناظراً، أصولياً مجتهداً في المسائل، من تصانيفه: «المبسوط»، و«الأصول»، توفي في حدود (490هـ). ينظر: (اللكنوي، دون تاريخ، ص158).

[5] (السرخسي، 1993، 236/1).

[6] هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري، فقيه حنفي من علماء الأصول، من أهل بخارى، له تصانيف منها: شرح أصول البزدوي سماه «كشف الأسرار» و«شرح المنتخب الحسامي» للأخسيكثي، توفي سنة (730هـ). ينظر: (اللكنوي، دون تاريخ، ص94-95).

مقصود في ضمن ما هو المقصود، والغرض منه التنبيه على كون هذا القسم من محاسن الكلام وأقسام البلاغة كما أن إدراك ما ليس بمقصود بالنظر مع إدراك ما هو المقصود به من كمال قوة الإبصار»[1].

وعلة كون هذه الدلالة من أقسام البلاغة أن المتكلم حين يكون بليغاً لا يحصر طرائق الإبانة عما يقصد فيما ينطقه لسانه، فإنه قد يرى ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيَدَ للإفادة، وقد يجد نفسه أنطق ما يكون إذا لم ينطق، وأتم ما يكون بياناً إذا لم يُبِنْ، فكيف بكلام صاحب الشرع وهو غاية الفصاحة ونهاية أسلوب البيان[2]!

وتتجلى صورة البلاغة في دلالة الإشارة بالدلالة على المعاني الكثيرة بألفاظ مقتضبة يسيرة، فتُنبِّه هذه الدلالة على المعاني اللطيفة البديعة، وتلوِّح إلى ضروب من التنبيهات القيمة، من غير أن تخرج السياق عن مقصوده الوارد فيه، وذلك حيطة من أن تشوش ذهن السامع بتفصيلات دقيقة، لا يؤمن عليه من الاضطراب فيها إذا ما نطقت المعاني الإشارية نطقاً صريحاً، ويمكن التمثيل على هذا بمثالين:

الأول: قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ [الحجر: 30-31].

فهذه الآية تدل بمنطوقها أن الملائكة قد سجدوا جميعاً لآدم عليه السلام بعد صدور الأمر لهم، إلا إبليس أبى أن يكون مع الساجدين، ومع أن سياق الآية دال على تحقق سجود عامة الملائكة بدلالة العموم في (أل) من قوله: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ إلا أن هذا العموم في الآية قد أكد بمؤكدين لفظيين آخرين ﴿أَجْمَعُونَ﴾، فأفاد تأكيداً إلى تأكيد، أي لم يتخلف عن السجود أحد منهم، فاستفيد من تكرار هذا التأكيد لسجود الملائكة بدلالة الإشارة معنىً حاصله أن إبليس لم يكن من جنس الملائكة؛ بل هو ناب عن حقيقتهم، وذلك لأن الإباء عن السجود

[1] (عبد العزيز البخاري، 1997، 108/1).

[2] ينظر: (الجرجاني، دون تاريخ، ص146).

من شأنه أن يثير سؤالاً في نفس السامع: كيف لم يفعل إبليس ما أمر به؟ وكيف خالف حال جماعته؟ وما سبب ذلك؟ لأن مخالفته لحالة معشره مخالفة عجيبة؛ إذ الشأن الموافقة بين الجماعات[1].

الثاني: قوله تعالى: ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ٧٨ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ﴾ [الأنبياء: 78-79].

فهاتان الآيتان تحكيان قضية عرضت على نبي الله داوود عليه السلام إذ جاءه صاحب كرم عنب قد أنبتت عناقيده يشتكي على شخص آخر دخول غنمه ليلاً إلى كرمه، فعاثت فيه بالإفساد حتى أتلفت الزرع فقضى داوود عليه السلام بالغنم لصاحب الكرم؛ إذ تساوت قيمة الغنم مع ما أتلفت، ولما عرضت القضية على سليمان عليه السلام رأى أن ينتفع صاحب الكرم بالغنم إلى أن يقوم أصحاب الغنم بزراعة الأرض حتى تعود إلى حالتها التي كانت عليها، ثم يسترجع صاحب الغنم غنمه ويسترد صاحب الأرض زرعه على الحالة التي كانت عليها قبل إفساد الغنم[2].

وتخصيص الآية سليمان عليه السلام بالفهم تصويب لقضائه، ويفهم منه بالإشارة عدم موافقة ما قضى به داوود لوجه الصواب في الواقعة المعروضة، ولكن هذا المعنى الإشاري الدال على عدم صواب ما قضى به داوود غير مقصود أصالة في النص؛ إذ الآيات وردت في سياق امتداح الأنبياء من ذرية إبراهيم ومن جملتهم داوود وسليمان، ولذلك امتدح سليمان بتفهم حكم الله تعالى، إذ آتاه الله تعالى حكماً يوافق حكمه، ومن ثم ذيلت الآية بقوله: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ﴾ للاحتراس لدفع توهم أن حكم داوود كان خطأ أو جوراً، وإنما كان

[1] ينظر: (ابن عاشور، 1984، 423/1-425، 45/14).

[2] ينظر: (ابن عاشور، 1984، 116/17).

حكم سليمان أصوب، فالحاصل أن الإشارة في هذه الآية تدل على تمام الامتداح لداوود وسليمان؛ إذ مدح الابن مدح للأب في المحصلة[1].

المطلب الثاني: دلالة الإشارة عند البلاغيين

إن البلاغيين حين يجعلون جوهر علمهم خصوصيات التراكيب ومزاياها، فإن هذه الخصوصيات والمزايا لا تكون رافد المعنى الأصلي الذي هو معدن التركيب، بل تكون رافداً من روافد معنىً آخر للكلام هو أسمى وأجدى، وهو أس من أسس البلاغة، وهذه الخصوصيات ليست هي كل روافد هذا المعنى؛ بل له روافد متكاثرة تتداخل وتتعدد وفقاً لتدبر المتلقي للكلام.

وقد جعلوا من روافد المعنى الثانوي التابع للمعنى الأصلي للكلام الإشارة، فقدامة بن جعفر[2] تحدث عن ائتلاف اللفظ والمعنى، وجعل من أنواعه الإشارة، ثم عرفها فقال: «الإشارة: أن يكون اللفظ القليل مشتملاً على معان كثيرة بإيماء إليها، أو لمحة تدل عليها، كما قال بعضهم، وقد وصف البلاغة، فقال: هي لمحة دالة»[3].

وهذا التعريف يستخلص منه أن مصدر هذه الدلالة هو اللفظ، وأن دلالة هذا اللفظ القليل على المعنى دلالة مفهومة وليست منطوقة.

ويستشهد قدامة بقول الشاعر:

فإنْ تهلكْ شنوءةُ أو تبدَّلْ فسيري إنَّ في غسانَ خالا

بعزِّهمُ عززت وإن يذلُّوا فذلهمُ أنالك ما أنالا

فهذا الشعر على قصر ألفاظه، قد أشير به إلى معان طوال، فمن ذلك قوله: (تهلك أو تبدل)، ومنه قوله: (إن في غسان خالا)، ويسرد قدامة بعد هذا

---

[1] ينظر: (المرجع السابق، 17/117-119).

[2] هو قدامة بن جعفر بن قدامة الكاتب، أبو الفرج، كان أحد البلغاء الفصحاء والفلاسفة الفضلاء وممن يشار إليه في علم المنطق، له كتاب في الخراج وصناعة الكتابة، توفي سنة (337هـ)، ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي (5/2235).

[3] (قدامة بن جعفر، 1302هـ، ص55-56).

شواهده من الشعر وجميعها تدور في فلك الإشارة؛ فمنها ما يأتي على معنى الإيجاز، ومنها على معنى الكناية، ومنها على معنى التمثيل[1].

وهكذا فقد جعل الإشارة نوعاً من أنواع ائتلاف اللفظ مع المعنى.

أما ابن رشيق القيرواني[2] فإنه عقد في كتابه (العمدة) باباً كبيراً للإشارة، بدأ بإبراز جمال هذه الدلالة فقال: «والإشارة من غرائب الشعر وملحه، وبلاغة عجيبة، تدل على بُعْد المرمى، وفرط المقدرة، وليس يأتي بها إلا الشاعر المبرِّز، والحاذق الماهر، وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالة، واختصار وتلويح يعرف مجملاً، ومعناه بعيد من ظاهر لفظه»[3].

فمن ذلك قول الشاعر:

فـإنّي لـو لقيتـكَ واتَّجهنـا لكـانَ لكـلِّ منكـرةٍ كفـاءُ

فقد أشار الشاعر هنا لقبح ما كان يصنع بعدوه لو لقيه[4].

ولقد جعل ابن رشيق كل ما لطف ودق في المعنى من باب الإشارة؛ ولأجل هذا فتح الباب لكل ألوان البيان، فقد تأتي الإشارة على معنى التشبيه ويمثل لها بقول الشاعر:

جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئب قط

وقد أشار الشاعر هنا إلى تشبيه لون الشراب، لأن الماء قد غلب عليه فصار كلون الذئب.

وقد تأتي الإشارة على معنى التفخيم والإيماء، ويمثل لها بقول الله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: 1-2].

---

[1] ينظر: (المرجع السابق، ص56-57).

[2] هو الحسن بن رشيق القيرواني، كان شاعراً نحوياً، لغوياً أديباً، حاذقاً عروضياً، كثير التصنيف، حسن التأليف، تأدب على محمد بن جعفر القزاز النحوي القيرواني وغيره، له كتاب: «العمدة في صناعة الشعر»، و«الأنموذج في شعراء القيروان»، و«الشذوذ في اللغة»، يذكر فيه كل كلمة جاءت شاذة في بابها، وغير ذلك، مات سنة (456هـ)، ينظر: (السيوطي، دون تاريخ، 504/1).

[3] (ابن رشيق، 1981، 302/1).

[4] (المرجع السابق، 303/1).

وقد تأتي على معنى التعريض كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: 49].

وقد تأتي على معنى الكناية، وعلى معنى التمثيل، وعلى معنى الرمز، وعلى معنى اللحن... إلخ[1].

ويقرر ابن أبي الإصبع[2] ما قاله السابقون عن دلالة الإشارة فينقل عنهم ويقول: «وشرح هذا الحد أنها إشارة المتكلم إلى معان كثيرة بلفظ يشَبَّه لقلته واختصاره بإشارة اليد، فإن المشير بيده يشير دفعة واحدة إلى أشياء لو عبر عنها بلفظ لاحتاج إلى ألفاظ كثيرة جداً، ولا بد في الإشارة من اعتبار صحة الدلالة وحسن البيان مع الاختصار، لأن المشير بيده إن لم يفهم المشار إليه معناه بأسهل ما يكون، فإشارته معدودة من العبث»[3].

وفي هذا الكلام تنبيهات: الأول: أن دلالة الإشارة مع كونها من اللفظ لكنها سميت كذلك تشبيهاً بحركة اليد التي تفهم منها معان كثيرة دفعة واحدة، فكذلك اللفظ إذا فهم منه معان كثيرة دفعة واحدة كان فيه دلالة إشارة.

الثاني: يشترط ابن أبي الإصبع صحة هذه الدلالات حتى لا يدعي كل أحد أن في اللفظ دلالة كذا واللفظ لا يحتملها.

الثالث: أن من الإشارة ما يوصف بالسهولة ومنها ما يوصف بالتعقيد، وسهولة الإشارة تعني: وصول المراد إلى القلب دون وسائط.

واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: 44] فإنه سبحانه أشار بهاتين اللفظتين إلى انقطاع مادة الماء من مطر السماء ونبع الأرض، وذهاب الماء الذي كان حاصلاً على وجه الأرض قبل الإخبار، إذ لو لم يكن ذلك لما غاض الماء.

---

[1] ينظر: (المرجع السابق، 303/1-313).

[2] هو عبد العظيم بن الواحد بن ظافر، ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري، شاعر من العلماء بالأدب، مولده ووفاته بمصر، له تصانيف حسنة، منها «بديع القرآن» في أنواع البديع الواردة في الآيات الكريمة، و«تحرير التحبير»، توفي سنة (654هـ)، ينظر: (الكتبي، دون تاريخ، 363/2).

[3] (ابن أبي الإصبع، دون تاريخ، ص200).

وقوله سبحانه: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: 71]، فقد ألمحت الآية إلى كل ما تميل النفوس إليه من الشهوات وتلتذه الأعين من المرئيات، وبذلك يكون اللفظ القليل جداً عبر عن معان كثيرة لا تنحصر عداً.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: 58]، بمعنى قابلهم بما يفعلونه معك، وعاملهم بمثل معاملتهم لك سواء[1].

وما يقول ابن أبي الإصبع هو نفسه ما يقرره ابن حجة الحموي[2] في كتابه (خزانة الأدب وغاية الأرب) دون زيادة عليه أو نقصان[3].

وبمثل ما قاله الأصوليون يقول البلاغيون بعدم اشتراط اللزوم الذهني في دلالة الالتزام، بل يطلقون اللفظ على لازم المسمى، سواء كان اللازم خارجياً أو ذهنياً، عقلياً أو غيره، وحجتهم في ذلك أن تقييد اللزوم بالذهني يجافي منطق اللغة العربية وأساليبها في المخاطبات والمحاورات المعهودة في كلام العرب؛ إذ لو اعتبر اللزوم الذهني فقط لأفضى ذلك إلى إلغاء المجازات والكنايات التي ليس فيها للمعاني لوازم ذهنية، وبذلك يفضي هذا الاشتراط إلى تضييق أمر الدلالة[4].

المطلب الثالث: الصلة بين دلالة الإشارة عند علماء الأصول وعلماء البلاغة:

تتمثل الصلة بين دلالة الإشارة عند علماء الأصول وعلماء البلاغة في الهدف الذي تسعى إليه عند كلا الفريقين، فكلاهما يقصد إلى خدمة النصوص؛ فهذه الدلالة في كلا العلمين وسيلة من وسائل فهم النصوص، وفهم أسرارها.

---

[1] (المرجع السابق، ص202).

[2] أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي من أهل حماة (بسورية)، تقي الدين، ابن حجة، إمام أهل الأدب في عصره، كان شاعراً جيد الإنشاء، وكان طويل النفس في النظم والنثر، حسن الأخلاق والمروءة، مصنفاته كثيرة، منها «خزانة الأدب» في شرح بديعية له، و«ثمرات الأوراق» وغيرها، توفي سنة (837هـ)، ينظر: (السخاوي، دون تاريخ، 53/11).

[3] ينظر: (ابن حجة الحموي، 2004، 258/2-259).

[4] ينظر: (التفتازاني، 2013، ص510)، و(التفتازاني، دون تاريخ، 245/1).

كما تتمثل الصلة في أن كلاً من الأصوليين والبلاغيين يهتم بالمعنى في هذه الدلالة اهتماماً شديداً، إلا أن البلاغيين يستحضرون مع ذلك الذوق والجمال في تراكيب الجمل[1]، أما الأصوليون فهم ينظرون إلى كيفية استنباط الحكم الشرعي، وكيف تستنبط المعاني من ألفاظها بقواعد وأصول علمية محكمة، ولذلك كانت عناية الأصوليين بدلالة الإشارة أشد من عناية البلاغيين؛ لأنهم يسعون إلى فهم أوامر الله ونواهيه، وفهم أسرار الإعجاز في كتابه الذي جاء بأحسن تركيب، وأجمل وأبلغ معنى.

وفي هذا يمكن الاستئناس بقول السيد أحمد عبد الغفار وهو يتحدث عن أهمية مؤلفات علم الأصول: «وتكفينا الإشارة إلى ما تحمله من مقدمات طويلة ونافعة في الأبحاث اللغوية، كما تتطرق في كثير من الأحيان إلى أبحاث بلاغية، وقد تنتهي تلك الأبحاث إلى نواح لم يستوفها أصحاب اللغة أو البلاغة أنفسهم»[2].

ولعل هذه العناية الزائدة من الأصوليين هي التي جعلت السكاكي في كتابه (مفتاح العلوم) يشكو بقوله: «بل تصفَّحْ معظم أبواب أصول الفقه من أي علم هي؟ ومن يتولاها؟»[3].

وهذا الأمر يرجع إلى أن علمي أصول الفقه والبلاغة في غاية التداخل، وقد أشار السكاكي إلى أن علم الأصول من العلوم التي تجتنى منها ثمرات علمي المعاني والبيان، يقول: «ولله در شأن التنزيل لا يتأمل العالم آية من آياته إلا أدرك لطائف لا تسع الحصر، ولا تظنَّنَّ الآية مقصورة على ما ذكرَتْ، فلعل ما تركَتْ أكثر مما ذكرَتْ، لأن المقصود لم يكن إلا مجرد الإرشاد لكيفية اجتناء ثمرات علمي المعاني والبيان، وأن لا علم في باب التفسير بعد علم الأصول أقرأ منهما على المرء لمراد الله تعالى من كلامه، ولا أعون على تعاطي تأويل مشتبهاته، ولا أنفع في درك لطائف نكته وأسراره، ولا أكشف للقناع عن وجه

---

[1] ينظر: (مبارك، دون تاريخ، ص117).

[2] (عبد الغفار، 1996، ص5).

[3] (السكاكي، 1987، ص422).

إعجازه، هو الذي يوفي كلام رب العزة من البلاغة حقه ويصون له في مظان التأويل ماءه ورونقه»[1].

بل صرح البهاء السبكي[2] وهو من رجال البلاغة في فاتحة كتابه (عروس الأفراح) بتداخل علمي أصول الفقه والمعاني، إذ يقول: «واعلم أن علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل؛ فإن الخبر والإنشاء اللَّذين يتكلم فيهما علم المعاني هما موضوع غالب الأصول، وإنَّ كل ما يتكلم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، ومسائل الأخبار، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والإجمال والتفصيل، والتراجيح.. كلها ترجع إلى موضوع علم المعاني»[3].

إن أوجه الترابط السابق ذكرها، ودقة الأصوليين في تعاملهم مع دلالة الإشارة تجعل من الممكن القول بأن البلاغة استفادت من علم الأصول في دلالة الإشارة، ذلك أن تدوين البلاغة قد جاء متأخراً عن علم الأصول[4]، بالإضافة إلى أن قواعد الأصول تتسم بالمتانة والإحكام، ولذلك هي مرجع للأحكام وقانون للبيان.

وأفضل ما يدل على استفادة البلاغة من الأصول هو اتباع البلاغيين للأصوليين في بعض أبحاثهم الدلالية، ومنها دلالة الإشارة التي تستند إلى دلالة الالتزام؛ إذ يلاحظ أن الأصوليين وعلماء البلاغة والبيان لم يشترطوا أن يكون اللزوم عقلياً، بل حكموا بصحة الدلالة الالتزامية لمطلق اللزوم، عقلياً كان أم

---

[1] (السكاكي، 1987، ص421).

[2] هو أحمد بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي، بهاء الدين، أبو حامد، كانت له اليد الطولى في اللسان العربي والمعاني والبيان، له كتاب: «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح»، ولي قضاء الشام فأقام فيها عاماً، ثم ولي قضاء العسكر، وكثرت رحلاته، ومات مجاوراً بمكة سنة (773هـ)، ينظر: (السيوطي، دون تاريخ، 342/1).

[3] (السبكي، 2003، 47/1-48).

[4] ينظر: (ابن خلدون، 2001، 759/1).

عرفياً، والضابط عندهم أن يكون بين الملزوم واللازم مطلق ارتباط بحيث يصح الانتقال من أحدهما إلى الآخر[1].

ولذلك يقول السنوسي[2]: «وأما في فن الأصول أو في فن البيان فإنهم لا يشترطون في دلالة الالتزام أن يكون اللزوم ذهنياً بل مطلق اللزوم بأي وجه كان، وبذلك كثرت الفوائد التي يستنبطونها بدلالة الالتزام من ألفاظ القرآن والسنة وألفاظ أئمة المسلمين»[3].

الخاتمة

بعد هذا التطواف في دلالة الإشارة بين علمي أصول الفقه والبلاغة، ألخص في هذا المقام أبرز النتائج المتوصل إليها في البحث، وهي على النحو الآتي:

1. كل من الأصوليين والبلاغيين يهتم في دلالة الإشارة بالمعنى اهتماماً شديداً، إلا أن البلاغيين يستحضرون مع ذلك الذوق والجمال في تراكيب الجمل، أما الأصوليون فهم ينظرون إلى كيفية استنباط الحكم الشرعي وكيف تستنبط المعاني من ألفاظها بقواعد وأصول علمية محكمة، ولذلك يتمثل بحث الأصوليين لدلالة الإشارة في أن غرضهم منها هو التوصل إلى المعنى والكشف عنه في النص معتمدين على الاستقصاء والتحديد الدقيق للمعاني، من دون التعرض للقيمة الجمالية للنص كما هو غرض البلاغيين، وإذا أمكن تسمية دراسات البلاغيين بأنها (بلاغة الجمال)، فيمكن تسمية دراسات الأصوليين بأنها (بلاغة الدلالة).

---

[1] ينظر: (التفتازاني، 245/1)، و(الدريني، 2013، ص218)، و(التفتازاني، 2013، ص510).

[2] هو محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، عالم تلمسان في عصره، له تصانيف كثيرة، منها «عقيدة أهل التوحيد» وتسمى العقيدة الكبرى، و«أم البراهين» و«مختصر في علم المنطق»، وغيرها، توفي سنة خمس وتسعين وثمان مئة (895هـ)، ينظر: (الزركلي، 2002، 154/7).

[3] (السنوسي، 1321هـ، ص37).

2. لدلالة الإشارة قدرة على حمل المعاني البلاغية كالتشبيه والحذف والتعريف والطباق... وغير ذلك.
3. البلاغة استفادت من علم الأصول في دلالة الإشارة، لسبق علم الأصول في التدوين، ولما تحظى به قواعده من المتانة والإحكام.
4. تعد البلاغة وسيلة للكشف عن المعنى؛ إذ البلاغة ليست أسيرة النظر في المعاني الشعرية ونظمها، بل هي سبيل إلى فقه معنى النص أياً كان نوع ذلك المعنى الذي اشتمل عليه النص، وإن كان المعنى الجمالي أكثرها استئثاراً به.
5. كل من الأصوليين والبلاغيين يضطلع بوظيفة وغاية مشتركة، مع أدوات تتفق مع طبيعة كل علم، ولذلك تجد علم الأصول قانوناً عاصماً لذهن الفقيه من الخطأ في الاستدلال على الأحكام، وعلم البيان قواعد تعين البلاغي فكراً ووجداناً على الاحتراز من الخطأ في إدراك أسرار البيان.

المصادر والمراجع

ابن أبي الإصبع، عبد العظيم بن الواحد. (دون تاريخ). تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن. (دون طبعة). لجنة إحياء التراث الإسلامي. الجمهورية العربية المتحدة.

الآمدي، علي بن محمد (2003م). ط1. الإحكام في أصول الأحكام. دار الصميعي. الرياض.

أمير بادشاه، محمد أمين. (دون تاريخ). تيسير التحرير على كتاب التحرير. (دون طبعة). دار الباز. مكة المكرمة.

ابن أمير الحاج، محمد بن محمد. (1999م). التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت.

ابن حجة الحموي، أبو بكر بن علي بن عبد الله. (2004م). خزانة الأدب وغاية الأرب. (دون طبعة). دار ومكتبة الهلال. بيروت.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2001م). مقدمة ابن خلدون. (دون طبعة). دار الفكر.

ابن رشيق القيرواني، الحسن بن رشيق. (1981م). العمدة في محاسن الشعر وآدابه. ط5. دار الجيل.

ابن النجار الحنبلي، محمد بن أحمد. (1993م). شرح الكوكب المنير. مكتبة العبيكان. الرياض.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. (2013). المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم. ط3. دار الكتب العلمية. بيروت.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. (دون تاريخ). التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت.

التهانوي، محمد علي. (1996م). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. ط1. مكتبة لبنان ناشرون.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (دون تاريخ). دلائل الإعجاز. (دون طبعة). مكتبة الخانجي. القاهرة.

الجرجاني، علي بن محمد. (دون تاريخ). معجم التعريفات. (دون طبعة). دار الفضيلة. القاهرة.

حبنكة، عبد الرحمن. (1996م). البلاغة العربية–أسسها وعلومها وفنونها. ط1. دار القلم. دمشق.

الحموي، أبو عبد الله ياقوت. (1993م). معجم الأدباء. ط1. دار الغرب الإسلامي. بيروت.

الدبوسي، عبيد الله بن عمر. (2009م). تقويم الأدلة في أصول الفقه. ط1. مكتبة الرشد. الرياض.

الدريني، فتحي. (2013م). المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي. ط3. مؤسسة الرسالة. بيروت.

الزبيدي، السيد محمد مرتضى. (1965م). تاج العروس من جواهر القاموس. (دون طبعة). وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.

الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله. (1992م). البحر المحيط في أصول الفقه. ط2. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت.

الزركلي، خير الدين. (2002م). الأعلام. ط15. دار العلم للملايين. بيروت.

السبكي، بهاء الدين أحمد بن علي. (2003م). عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. ط1. المكتبة العصرية. بيروت.

السبكي، تقي الدين. (2004م). الإبهاج في شرح المنهاج. ط1. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث. دبي.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (دون تاريخ). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. (دون طبعة). دار مكتبة الحياة. بيروت.

السرخسي، محمد بن أحمد. (1993م). أصول السرخسي. دون طبعة). لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن. الهند.

السكاكي، يوسف بن أبي بكر. (1987م). مفتاح العلوم. ط2. دار الكتب العلمية. بيروت.

السنوسي، محمد بن يوسف. (1321هـ). شرح المختصر في فن المنطق مع حاشية الباجوري. ط1. مطبعة التقدم العلمية. مصر.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (دون تاريخ). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. (دون طبعة). المكتبة العصرية. لبنان.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (دون تاريخ). الموافقات في أصول الشريعة. (دون طبعة). وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية.

الشافعي، محمد بن إدريس. (1940م). الرسالة. ط1. مكتبة مصطفى بابي الحلبي. مصر.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984م). تفسير التحرير والتنوير. (دون طبعة). الدار التونسية. تونس.

عبد العزيز البخاري. (1997م). كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت.

عبد الغفار، السيد أحمد. (1996م). التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه. (دون طبعة). دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.

العلمي، عبد الحميد. (2001م). منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي. (دون طبعة). وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. المغرب.

الغزالي، محمد بن محمد. (دون تاريخ). المستصفى من علم الأصول. (دون طبعة). دار الميمان. الرياض.

ابن فارس، أحمد بن فارس. (1979م). معجم مقاييس اللغة. (دون طبعة). دار الفكر.

قدامة بن جعفر. (1302هـ). نقد الشعر. ط1. مطبعة الجوائب. قسطنطينية.

الكتبي، محمد بن شاكر. (دون تاريخ). فوات الوفيات والذيل عليها. (دون طبعة). دار صادر. بيروت.

اللكنوي، محمد عبد الحي. (دون تاريخ). الفوائد البهية في تراجم الحنفية. (دون طبعة). دار الكتاب الإسلامي. القاهرة.

المؤيد بالله العلوي، يحيى بن حمزة. (1423هـ). الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. ط1. المكتبة العصرية. بيروت.

مبارك، مازن. (دون تاريخ). الموجز في تاريخ البلاغة. (دون طبعة). دار الفكر.

مخلوف، محمد بن محمد بن عمر. (2003م). شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت.

المراغي، عبد الله مصطفى. (1947م). الفتح المبين في طبقات الأصوليين. (دون طبعة). مطبعة أنصار السنة المحمدية.

المرصفي، حسين. (1292هـ). الوسيلة الأدبية للعلوم العربية. ط1. مطبعة المدارس الملكية. القاهرة.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (دون تاريخ). لسان العرب. (دون طبعة). دار المعارف.

The Alluded Meaning And Its Connection With Arabic Rhetoric

AbdulRahman Abdulfattah Khouja

Faculty of Sharia, Damascus University, Syria

E-mail: Abdulrahmankhouja1992@gmail.com

Abstract

This research aims to follow one of conclusion and elicitation paths according to Usul scholars, which is Alluded Meaning, and explain how Usulis activate rhetorical tools in this path and develop it dependence on pursuing Arabs' rules and ways in speech, and how they invest these tools in different texts, Therefore, this study field isn't restricted in usul books; but critics and rhetoric books equally, in vision notice the accuracy of Usul scholars in their dealing with Sharia texts for keep it fresh and new.

The purpose of this research is not just seeing the rhetoric in usulis studies; but reaching to results explain how close sciences can be useful for each other's, despite each science has its features, and this research depends on inductive and analytic method

The more significant results of this research are: both of Usul scholars and rhetoric scholars interested in the full sense of the word when they use Alluded Meaning; but rhetoric scholars are more interested in eloquence and good style, when Usul scholars interested in elicitation the legal ruling, and rhetoric benefits of Usul; because Usul is previous than rhetoric, and rhetoric is a mean of revealing the meaning.

Keywords: indication, Alluded Meaning, Usul scholars, rhetoric scholars.